

تطور النقود

كان النظام السائد على مر العصور ومنذ قديم الزمان قائما على نظام المقايضة أي تبادل السلعة بين الأفراد لكن مع تعقد الحياة كان هناك حاجة لإيجاد نظام أكثر تطور وقدرة على تلبية حاجات الأفراد المختلفة كوجود عملة ما تكون مقبولة لدى الآخرين، ولذلك تم اعتماد الذهب والفضة كأساس للنظام الجديد وتحول ذلك النظام إلى إصدار عملات معدنية مصنوعة من الذهب والفضة ثم النقود الورقية فيما بعد، قبل الحرب العالمية الأولى كان معظم البنوك المركزية تدعم عملاتها وتقبل تحويل العملات الورقية إلى ذهب وأدى ذلك إلى زيادة الطلب الحاد على العملات الذهبية وما يقابل ذلك من محدودية إنتاج الذهب مما دفع الناس إلى البنوك لاستبدال العملة بالذهب عند حدوث مشكلة أو طارئ مما دعا السلطات النقدية إلى التدخل لمنع المضاربات على العملة .

وكان للكساد الكبير عام 1929 والذي عصفت بالعالم واستمر حتى قيام الحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في اهتزاز نظام النقد الدولي مما دعا الدول الكبرى إلى الاجتماع في بريتون وودز ووضع نظام نقدي جديد يسمح بحرية التدفد بين العملات بهامش أكبر واعتماد الدولار كعملة احتياط دولية على الرغم من أن المعاهدة نفسها لم تنص على ذلك وتمخض عن تلك المعاهدة قيام منظمات دولية جديدة م مثل IMF والبنك الدولي و GATT وتسعير أونصة الذهب بـ 35 دولار واستمر العمل بتلك المعاهدة طويلا، وبدأت الاقتصاديات الدولية المختلفة بالنمو بنسب متفاوتة خلال حقبة الستينات مما دعا الرئيس نيكسون إلى إلغاء التحويل إلى ذهب في عام 1971 وفقد الدولار أهميته كعملة وحيدة بسبب تزايد عجز الميزان التجاري والحساب الجاري .

لقد شهد العالم نمو مضطرب في أسواق الصرف الدولية بعد أن حررت كثير من الدول اقتصادياتها وسمحت بحرية نقل الأموال بدون قيود أو عوائق ولم يعد يجدي التدخل في الأسواق من السلطات النقدية في كل الدول وقد باءت كل محاولات أوروبا بالفشل في توحيد العملة أو تثبيت أسعار الصرف بين العملات الأوروبية المختلفة وفي عام 1979 تم خلق آلية ضبط أسعار الصرف بين العملات الأوروبية European Monetary System ومن خلالها تم ضبط أسعار الصرف بين العملات المختلفة ولكن في العام 1993 أدت المضاربات على العملات الضعيفة في أوروبا إلى خروج بعضها من تلك الآلية على الرغم من توقيع اتفاقية "ماستريخت" والتي أدت إلى قيام اليورو وأوروبا الموحدة فيما بعد .

أن أكبر مشكلة واجهها العالم بعد عام 1971 عندما تم فك الارتباط بين الذهب وإصدار العملة كان التضخم (تناقص القدرة الشرائية للعملة) حيث أصبحت الدول تطبع ما تحتاجه من عملة درن الحاجة إلى غطاء ذهب كما كان في السابق عندما كانت تصدر النقود وفق ما تملكه من احتياطات ذهبية (روسيا وجنوب إفريقيا أكبر منتجين في العالم) مما دعا أوروبا إلى فكرة توحيد العملة بعد أن فشلت كل محاولات تثبيت أسعار الصرف وكان مولد اليورو في عام 2002.

وكان لأزمة النمرور الآسيوية في عام 1997 الفضل في إيجاد ملعب جديد لرجال الأعمال والمضاربين والمستثمرين والراغبين في الثراء السريع بعد الهبوط الحاد لعملات دول جنوب شرق آسيا مقابل الدولار الأمريكي مما أدى إلى توسع السوق بشكل غير عادي وأصبح الآن الأكبر أو الأضخم في العالم عبر تداول يومي وصل إلى 3 تريليون دولار وهو حجم يزيد عن جميع أسواق المال في العالم مجتمعة .

أسواق اليورو

كان المحرك الرئيسي لزيادة حجم التداول في أسواق الصرف الدولية forex نشوء أسواق اليورو دولار أو الدولار الذي يباع في أوروبا بعيدا عن سيطرة البنك الفيدرالي الأمريكي وذلك خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حينما فكرت روسيا في إيداع عوائدها من تصدير النفط والذهب وهي بالدولار الأمريكي في بنوك أوروبية بعيدا عن السيطرة الأمريكية مما أدى إلى نشو أسواق الأوفشور " الأفشور مؤسسات مالية لا تخضع لرقابة الدول اللق تتواجد فيها إلا بنسبة بسيطة غالبا " وقد كانت تلك الأموال أكثر جاذبية بسبب ارتفاع عاندها وقلة مشاكلها وتركزت في إنجلترا في البدء ثم انتشرت فيما بعد في باقي العالم ما هي أسواق الصرف الدولية Spot Forex؟

هي أسواق يتم تبادل العملات فيها بين شخصين يبيع إحدهما عملة إلى الأخر مقابل عملة أخرى كأن يستبدل الدولار باليورو ف كلاهما بائع وكلاهما مشتري فإحدهم قد باع الدولار واشترى اليورو والأخر باع اليورو واشترى

الدولار ولذلك هي أسواق لتبادل العملات وتتميز بالتالي:-

(1) تعمل على مدار 24 ساعة لمدة 365 يوم تقريبا

(2) شديدة السيولة

(3) يسمح فيها بالتداول من خلال حسابات الهامش Margin Trading

(4) بدون عمولات أخرى أحيانا

من العاملين في هذه الأسواق؟

(1) البنوك المركزية

وهي تقوم بعملية ضبط للسيولة في السوق أو عرض النقد (Money Supply) والتدخل في السوق للحد من تقلبات الأسعار إما مفردة أو بالتنسيق مع البنوك المركزية وعادة ما يكون تدخلها قوى وعنيف إذا كان تدخلها مشترك مع البنوك الأخرى وقد يدفع السوق إلى مستويات سعرية جديدة بمجرد تدخلها أو حتى الإعلان عن نيتها للتدخل ومع ذلك قد ينجح المتداولين في إفشال التدخل كما حدث في عام 1993 من تعطيل آلية الصرف الأوروبية European Exchange Rate Mechanism وأزمة النمرور الآسيوية في عام 1997م

(2) البنوك الأخرى

جميع البنوك التجارية في العالم تعمل في أسواق الصرف على مدار الساعة لحسابها أو حساب عملائها وتقوم غرف التداول في البنوك (Dealing Room) بالتداول بيعا وشراء في محاولة لتحقيق أرباح للبنك وقد يتداول البنك في اليوم الواحد بلايين الدولارات كما يقوم بشراء العملة لفتح إعمادات مستنديه أو تحويل أموال إلى الخارج

متداولي البنوك

ومهمتهم التداول خلال دائرة مغلقة من البنوك وبكميات تبدأ من مليون دولار للمرة الواحدة (10 عقود) ولا يمكن لأحد آخر الدخول إلى هذه الحلقة ، ولكن مع وجود الإنترنت أصبح هناك تداول الكتروني يقوم من خلاله العميل بالتداول بيعا وشراء دون الحاجة إلى الاتصال بمتداول البنك وطلب سعر مما خفف من الضغط على متداول البنوك وسمح بتوسيع السوق إلى حد بعيد فقد أصبح من الممكن التداول من خلال المنزل، كذلك الحال في الشركات التجارية والاستثمارية فيقوم متداولوها بالعمل من خلال أنظمة أخرى مبروطة مع هذه الأنظمة أو غيرها ويبقى أن التأثير الأكبر على حركة العملة في السوق سببها هؤلاء المتداولون الذين يملكون حجم كبير من النقد للتداول مع ملاحظة أن البنك أو هذه الشركات قد تقوم بحماية أموالها من خلال الاتجار بالعملات وليس دائما بهدف الربح

متداولي التجزئة

وهم الذين يعرضون فرصة التداول على الزبائن الراغبين بالعمل بأعداد صغيرة من العقود (العقد وحدة التداول في السوق) حث يقومون بتجميع طلبات الزبائن وتنفيذها في سوق البنوك أو يتحملون هم المخاطر مباشرة بشكل شبيه بسوق الأسهم الأمريكية حيث يقوم المتخصص بإقراض السهم من محفظته إلى المتداولين ثم إعادتها بعد دفع او قبض الفرق .

أموال الحماية (صناديق التحوط)

وقد اشتهر متداول أموال الحماية بالمضاربات الحادة في أسواق الصرف وذلك بسبب الرفع المالي Leverage بما يسمح لها بالمضاربة بالآلاف الملايين من الدولارات مما يعطيها فرصة كبيرة للتأثير على أسعار الصرف ولعل أوضح مثال ما قام به "جورج سوارس" احد اكبر مديري صناديق الحماية من المضاربة على الجنية الإسترليني مما أدى إلى خروج الإسترليني من نظام الصرف الأوربي وذلك من خلال بيعه باستمرار وذلك في مطلع التسعينات.

المستثمرون المضاربون

يقوم المضاربون بتحمل المخاطر بدلا من الآخرين في هذه الأسواق من خلال رغبتهم في البيع والشراء طوال الوقت وعند أي مستوى سعري مرتفع كان أو هابط فالجميع يضارب مع اختلاف الدوافع والأهداف بما في ذلك البنوك المركزية نفسها وذلك للطبيعة المغرية للسوق ففارق السعر بين البيع والشراء يمكن أن

يجلب لك فائدة ثابتة يوميا حسب نوع العملة المباعة أو المشتراة ناهيك عن سهولة متابعة اقتصاديات الدول بدلا من متابعة حالة شركة معينة قد لا تتوافر عنها المعلومات المطلوبة.

كيفية يتم التداول فعليا ؟

السعر الذي يظهر على الشاشة أمامك هو في الحقيقة سعرين في وقت واحد سعر الشراء وسعر البيع إذ لا يستطيع المتداول أن يعرض عليك سعر واحد بل وفقا للقانون السعريين معا ولك حرية الاختيار بين البيع أو الشراء فالذي اشترى يقول انه Long والذي باع يقول انه Short والتداول يكون بالعقود Lot كل عقد قيمته 100,000 دولار ويتم احتساب الربح على أساس المعادلة التالية :-
(سعر البيع - سعر الشراء) x عدد العقود x 100,000

فرق السعر والعمولة

وهو عادة ما يتراوح ما بين 3-7 نقط في ظروف السوق العادية وقد يزيد إلى 100 نقطة في حالات الاضطرابات الحادة في الأسواق وهي وان كانت نادرة الحدوث في هذه الأيام إلا إنها محتملة دائما كما يدفع المتداول عمولة فرق السعر السابق تتراوح ما بين 10-75 دولار على كل عقد يتم تداوله مما يعني أن المتداول يدفع ما قيمته حوالي 10-15 نقطة على كل عقد يتداوله تقريبا أي ما يعادل 100 دولار في حدها الأدنى

الرفع المالي "الهامش"

لعل تلك الفكرة هي السبب الرئيسي في الحجم المهول والسيولة الشديدة في هذه الأسواق وتتخلص الفكرة في أن لشراء أو بيع عقد يجب أن تدفع تأمين يعادل 1000 دولار لكل عقد سواء كنت بائع أو مشتري وتكون الخطوات كالتالي :

- 1) فتح حساب بمبلغ 50,000 دولار
- 2) شراء 10 عقود فرنك سويسري على سعر 1.2890 فيكون الوضع كالتالي .
- 3) يتم حجز مبلغ 10,000 دولار من أموالك كتأمين لعملية الشراء ويكون المتبقي 40,000 دولار
- 4) على فرض أن السعر أصبح 1.2990 فيكون الربح:-
الربح = (1.2890-1.2990) x 10 x 100,000 = 10,000 دولار

ومع نهاية العملية يكون الوضع كالتالي:-

40,000 رصيد الحساب
10,000 تأمين مسترد
10,000 أرباح محققة
60,000 دولار

فيكون الربح يعادل 20% يوميا فإذا فرضنا أننا نقوم بهذا العمل 5 مرات فقط شهريا أي أننا نضاعف رأس المال مره كل شهر وهو ربح كبير جدا قياسا إلى سرعة تحققه وشرعيته وقد يطلب الوسيط منك دفع مبلغ اكبر لمواجهة مخاطر التقلبات في الأسواق فيصبح الهامش المطلوب Margin مثلا 5000 دولار وبذلك يقل الرفع المالي إلى 20% مما يجب أن يكون في الظروف العادية

الأسواق الفورية Spot Markets

أي عملية تتم في هذه الأسواق يجب أن يتم تسويتها خلال 48 ساعة وهو العرف السائد منذ قيام تلك الأسواق و كما كان في السابق بعد الاتفاق على العملية يتم تحويل الأموال بين المشتري و البائع.
أما الأسواق المؤجلة سواء كانت Futures أو Forward وهما الشكلان الذي يكون عليهما أسواق المستقبلات ففي الأولى هناك موعد محدد يتم خلاله التسوية أو استلام السلعة المشتراة ودفع باقي ثمنها بالكامل وعادة ما تتم التسوية من شهر إلى 3 شهور أما الأخرى فأنت تحدد الموعد ويكون السعر حسب تحديدك أنت للزمن وعادة ما يكون شهري فالفرق هو سعر الفائدة فالأسواق الفورية بدون فائدة والمستقبلات عبارة عن السعر الفوري مضاف إليه سعر الفائدة خلال المدة المحددة للتسوية، وأخيرا هذه الأسواق لا تقفل على مدار ال 24 ساعة وليس لها مكان محدد للعمل فيها أو من خلالها كمبنى البورصة مثلا ويتم ممارسة العمل من أي مكان في العالم.

لماذا تتحرك الأسواق في شكل موجات متلاحقة بدلا من موجة واحدة ؟

في السوق ينقسم الموجودون إلى 4 فئات بائعين ومشتريين والراغبون في الشراء والراغبون في البيع فعند فتح السوق يبدأ كلا من المشتريين والبائعين في محاولة دفع السوق في اتجاههم فعلى فرض أن السوق تحرك عاليا 50 نقطة يشعر عندها المشترون بالندم لعدم شرائهم كمية أكبر ويتمنون عودة السوق قليلا (30 نقطة) ليشتروا أكثر ويندم البائعون على البيع ويتمنوا لو عاد السوق حتى يخرجوا أما المتفرجون فكلاهما راغب في عودة السوق إلى الوراء قليلا لكي يشتري فبدون قصد أو اتفاق مسبق أتفق الجميع على عودة السعر مره أخرى وحالما يرجع يبدأ الشراء بكثافة ولذلك تكون الموجه الثانية والثالثة أقوى الموجات على الإطلاق ويبقى الحال هكذا حتى يصل السعر إلى مستوى لا يرغب احد عنده في الشراء وعندئذ يبدأ نفس السيناريو مره أخرى ولكن معكوس

أنواع الأسواق المالية

تنقسم الأسواق المالية من حيث الشكل إلى:

1) أسواق فوريه: ليس لها مكان محدد أو مبنى خاص يجتمع فيه المتداولون كمبنى البورصة مثلا

Futures

Forward

2) أسواق مؤجله

أسواق المستقبلية هي أماكن محددة يتم خلالها تداول كل السلع المسجلة وتخضع لرقابه الحكومة الأمريكية ولها مواعيد فتح وإغلاق وكل المعلومات فيها مسجلة بدقة متناهية بالثانية الواحدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر Nymex, Nce, Cbt, Comex, Nymex وتختص عادة كل واحد بأنواع معينة من السلع ولها مواعيد تسليم محدد إما شهرية أو شهرين أو 3 شهور بحد أقصى وقيمة النقطة الواحدة لا تتبدل مهما تغير السعر وتتراوح ما بين 10 -12.5 دولار للنقطة ويتحرك السوق في حدود 2000 دولار يوميا أما أسواق المؤجلات فهي خليط بين الأسواق الفورية والمستقبلية فأنت الذي تحدد نهاية العقد بالنسبة لك وتتم عادة في البنوك مع العملاء الراغبون في الحصول على تمويل ويتم احتسابها على أساس السعر الفوري مضاف إليه سعر الفائدة عن المدة المطلوبة .

3) أسواق المشتقات Derivatives وهي أسواق غير رسميه يتم تداول أدوات ماليه أسعارها مشتقه من أدوات ماليه أخرى فهي نوع من الرهان على سعر معين خلال فتره معينه ولايعترف احد بها أو بحجمها الحقيقي وكانت السبب في انهيار بنك بارينجز وبنوك أخرى على الطريق.

4) أسواق الخيارات وهي أسواق تباع فيها الحقوق فقط أي تباع حق البيع أو حق الشراء أو تشتري حق البيع أو حق الشراء وذلك من خلال دفع مبلغ معين يسمى Premium وبعدها يمكن ممارسة هذا الحق إلى تاريخ انتهائه

سعر الفائدة:

سعر الفائدة هو السعر الذي يحصل عليه العميل من إيداع أمواله لدى الآخرين (البنوك عادة) وهناك جدل شديد حول مدى تأثير رفع أو خفض سعر الفائدة على أسعار العملة؟؟ فهل رفع الفائدة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في قيمة العملة أو العكس وللحقيقة أن التأثير يختلف باختلاف الظروف ولكن ما هو الوضع السليم أو التأثير؟

يجب أن يكون سلبا بشكل واضح ويرجع السبب في ذلك أن سعر الفائدة هو تعويض عن حرمان الشخص من الانتفاع بماله لمدة سنة مثلا فهو لا يعلم في نهاية السنة إذا كان سيكون موجود لأصرف المال أو الأشياء التي قام بتأجيل شراؤها إلى العام القادم بالإضافة إلى نسبة التضخم لحقد تكون ارتفاعها أكبر بكثير من قيمة الفائدة المدفوعة وبالتالي من الطبيعي أن تفقد العملة جزء من قيمتها وبالنسبة إلى الدول فهذا اعتراف صريح منها بان العملة تحتاج إلى دعم ولذلك تزيد أسعار الفائدة عليها.